

على الرغم من عدم وجود قانون أحوال شخصية في البحرين، فقد استمر النقاش حول هذا الموضوع لعقود، وتمت صياغة مسودة قانون مقترح في عام 2005. في غياب مثل هذا القانون، تتولى الفصل في النزاعات الأسرية المحاكم الشرعية، التي تعين الحكومة قضاتها. وبينها هؤلاء القضاة أحكامهم وفقاً لمذهبهم الفقهي أو اجتهادهم في تفسير الشريعة.

الطائفتان الرئيسيتان في البحرين هما الشيعة الجعفرية والسنة. وبالتالي ينقسم القضاء الشرعي إلى صنفين من المحاكم وهما السنة والجعفرية. يعارض فقهاء الجعفرية إصدار قانون للأحوال الشخصية، وقد قاموا، في هذا الصدد، بتنظيم حملة للتأكيد على إيجاد قانون خاص بكل طائفة، في رفض تام لوجود قانون واحد للطائفتين. وقد طالبوا كذلك بضمان دستوري يكفل عدم إدخال أي تعديلات على القانون دون موافقتهم. تلقي المرأة الكثير من العنت في كلا الصنفين من المحاكم الشرعية، نظراً لطول المدة التي تستغرقها إجراءات التقاضي، ولميل معظم الأحكام إلى مصلحة الرجل.

## البحرين

## المساواة في الأسرة ضرورية

- ▶ في المذهب الجعفري تنتقل حضانة الأبناء إلى الأب عند بلوغهم سن السابعة، بغض النظر عن مراعاة مصلحة الأبناء وعن مدى صلاحية الأب لحضانتهم.
- ▶ للأب الحق في حيازة جوازات سفر الأبناء والسيطرة على تحركاتهم، وهو ما يُستخدم عادةً للضغط على الأم عند وجود خلافات أو عندما تطلب الطلاق.
- ▶ بعض القضاة يطرحون على المرأة خيار الطلاق خُلعاً مع الضغط عليها لدفع مبلغ كبير من المال مقابل الحصول على الطلاق والتنازل عن كافة حقوقها، خاصةً حق حضانة أبنائها. وقد حدث ذلك في حالات عديدة، وأسفر عن مطلقات وجدن أنفسهن مجبرات على العيش مع الأقارب، أو حتى في الشارع، خاصةً عندما تكن من غير العاملات أو المسنّات.

## المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ كرم الملك عمل لجنة الأحوال الشخصية التابعة للاتحاد النسائي البحريني بتعيين محاميتين ضمن أعضاء اللجنة التي أمر جلالة الملك بتشكيلها من أجل مراجعة قانون الأحوال الشخصية. وقامت هذه اللجنة، التي ضمت في عضويتها قضاةً من المحاكم الشرعية، وخبراء قانونيين، بمراجعة مقترح "قانون الأسرة" الذي أثار ردود فعل متباينة بين الجمهور. وعلى الرغم من عدم إقرار هذا المقترح رسمياً، فقد نجح في وضع قضايا الأحوال الشخصية في قلب الاهتمام العام.
- ▶ نجحت اللجنة، التي توقفت عن العمل، في كسب دعم تدريجي من الأطراف الأساسية المؤثرة في تمرير قانون الأحوال الشخصية. وجاء ذلك في شكل اجتماعات عديدة مع وزير العدل ووزير الإسكان تناولت موضوعات متعلقة بالنفقة، ومكاتب الاستشارات الأسرية، وحقوق المرأة في المشاركة في ملكية بيت الزوجية.
- ▶ نجح الاتحاد النسائي البحريني، من خلال نشاطه مع رجال الدين في الطائفتين بهدف تمرير قانون الأحوال الشخصية، في إحراز تقدم مع كبار رجال الدين السنة الذين وافقوا على تشكيل لجنة مشتركة تضم قضاة، وفقهاء سنة، والاتحاد النسائي، لتقوم بمراجعة مسودة القانون المقترح في 2005. وبعد اجتماعات أسبوعية استمرت على مدار عام كامل، قدمت اللجنة توصياتها وملاحظاتها على مقترح قانون الأحوال الشخصية إلى وزارة العدل في أكتوبر 2008.
- ▶ اتخذ المجلس الأعلى للمرأة بعض التدابير من أجل تخفيف العبء على المرأة في المحاكم الشرعية، ومنها توفير الاستشارات القانونية للنساء، وإدخال بعض التعديلات على عقد الزواج، وتنظيم إجراءات التقاضي، وتنظيم ورش عمل تهدف إلى رفع الوعي بالتغييرات.
- ▶ هناك وعي متزايد بأهمية تمرير قانون الأحوال الشخصية. وقد قام عدد من المحامين بوضع مسودات بمقترحات قوانين، كما أن هناك تأييداً متزايداً في البرلمان، خاصةً بين أعضاء مجلس الشورى (مجلس نيابي جميع أعضائه معينون).
- ▶ وقعت البحرين على العديد من الاتفاقيات الدولية، كما أنها عضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو ما يتطلب منها الوفاء بالتزاماتها في حماية حقوق المرأة.

## تحديات أمام تمرير القانون

على الرغم من أن رجال الدولة عبروا عن وعيهم بأهمية تمرير قانون الأحوال الشخصية، فقد واجهت لجنة الأحوال الشخصية، التي تشكلت سنة 1982 تحت مظلة الاتحاد النسائي البحريني من أجل الدفاع عن تمرير هذا القانون، الكثير من المعارضة من القيادات الدينية. فقد عارضت تلك القيادات التنظيم القانوني لشؤون الأسرة ورأت عدم ضرورة مثل هذا القانون، بما أن الشريعة هي التي يُعتمد عليها في إصدار الأحكام، وبالتالي فلا حاجة لقانون آخر. وقد كانت معارضة رجال الدين الشيعة وإصرارهم على إيجاد ضمان دستوري يكفل عدم إمكانية تغيير القانون بعد سنه هما أكبر عقبتان أمام تمرير القانون. ويرى هؤلاء أن الضمان الدستوري بعدم تمكين أعضاء البرلمان من إدخال تعديلات على مواد القانون دون الرجوع إليهم أمر ضروري حتى لا تؤدي تلك التعديلات إلى الانتفاخ حول الشرع. وبما أن لرجال الدين تأثير قوي على المجتمع البحريني فقد استطاعوا تجميد الحملة التي أطلقها المجلس الأعلى للمرأة لتأييد مسودة قانون الأحوال الشخصية. قدمت الحكومة البحرينية مؤخراً مقترح قانون الأسرة الذي كان قد تم وضع مسودته سنة 2005 إلى البرلمان لمناقشته، وهو ما أثار حفيظة رجال الدين وأثار جدلاً واسعاً في المجتمع.